



صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/365  
للنشر الفوري  
26 سبتمبر 2013

## بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام زيارتها إلى تونس

تلبية لطلب السلطات التونسية، قامت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيد أمين ماتي بزيارة تونس في الفترة من 11-25 سبتمبر 2013. وفي نهاية الزيارة، أصدر السيد ماتي البيان التالي:

"عقدت البعثة اجتماعات مثمرة مع العديد من كبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية والبنك المركزي التونسي، كما التقت بعدد من ممثلي القطاع المصرفي والقطاع الخاص، والاتحادات المهنية، والأحزاب السياسية، ومجتمع المانحين، ومن المجتمع الأكاديمي، والمجتمع المدني. وناقشت البعثة الوضع الاقتصادي والمالي في تونس والتحديات التي يتعين معالجتها، ومدى التقدم في البرنامج الاقتصادي والإصلاحي الذي وضعتة الحكومة، وكذلك أفضل السبل لكي يواصل صندوق النقد الدولي دعم تونس في مرحلة التحول السياسي الراهنة.

"وكانت الاتجاهات العامة في الاقتصاد التونسي في نهاية يونيو متنقمة بشكل عام مع أهداف البرنامج الذي يدعمه "اتفاق الاستعداد الائتماني" (Stand-by Arrangement) مع صندوق النقد الدولي، وإن كان تعافي الاقتصاد التونسي قد سار بوتيرة أبطأ من المتوقع، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي كان 3% في النصف الأول من العام. غير أن المخاطر التي تواجه الاقتصاد التونسي ازدادت جسامة منذ ذلك الحين. إن الأزمة السياسية الراهنة والتطورات الأمنية في الفترة الأخيرة، وكذلك تدهور الوضع الاقتصادي لدى أهم شركاء تونس التجاريين، كلها عوامل تخيم بظلالها على النشاط الاقتصادي. ولا تزال توازنات المالية العامة والخارجية آخذة في التدهور، بينما الإصلاحات (ومعظمها قيد التطبيق بالفعل) تواجه بعض القيود وتسير بمعدل أبطأ مما كان متوقعا. وتميل المخاطر قصيرة الأجل نحو الجانب السلبي، ولا بد من اتخاذ تدابير قوية - بما في ذلك في تطبيق الإصلاحات - برغم القيود المقترنة بالتطورات السياسية.

"ومن أجل معالجة مواطن الضعف الرئيسية التي تواجه تونس، يتعين بذل جهود فورية وعاجلة للسيطرة على العجز الخارجي وعجز الموازنة، والحد من مواطن الضعف في القطاع المصرفي، وتحقيق نمو أسرع وأشمل للجميع يمكن أن يمتص البطالة ويقلص أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

"واتباع سياسات اقتصادية كلية ملائمة ومصممة للحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي من العوامل الأساسية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وسيسهم ذلك أيضا في استعادة ثقة المستثمرين، وتقوية احتياطات النقد الأجنبي، والحفاظ على مساحة التصرف المتاحة لمواجهة الصدمات الخارجية. وفي نفس الوقت، فالتعجيل بتنفيذ برنامج الحكومة للإصلاح مطلب أساسي من أجل تحقيق نمو أسرع وأشمل للجميع، ودعم تنمية القطاع الخاص، وتقوية القطاع المصرفي لكي يكون ركيزة للتعافي الاقتصادي، وكذلك حماية فئات السكان الأضعف.

"ولا يزال صندوق النقد الدولي ملتزما تماما بمساندة تونس من خلال توفير الدعم المالي، وإسداء المشورة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، وتقديم المساعدة الفنية. ويعتزم الصندوق إيفاد بعثة مراجعة في ظل "اتفاق الاستعداد الائتماني" الذي يدعم برنامج الحكومة الاقتصادي والإصلاحي في نوفمبر 2013.

" وتود البعثة أن توجه الشكر للسلطات التونسية وجميع الأطراف التي التقت بها أثناء الزيارة على ما حظي به أعضاؤها من استقبال حار، وما توافر لاجتماعاتهم من ترتيبات ممتازة، وعلى المناقشات الصريحة والمثمرة التي أجريت معهم."